مع وجود شح بالإمدادات في الربع الثاني من 2019

غولدمان ساكس: أسعار النفط سترتفع والمخزونات ستتراجع

شح بالإمدادات في الربع الثاني من 2019

قال بنك غولدمان ساكس إن لديه تصورا أساسيا يفيد بأن الأعضاء الرئيسيين بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا سيزيدون الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميا في النصف الثاني من 2018 لكن تلك الزيادة ستتقلص بين بقية المشاركين في التخفيضات، ليصبح الإنتاج مرتفعا 0.45 مليون برميل يوميا فقط من الربع الثاني من 2018.

وتوقع النك نمو الطلب بما يفوق متوسط التوقعات بمقدار 1.75 مليون برميل يوميا على أساس سنوي في 2018، مع وجود شح بالإمدادات بشكل متوسط بسوق النفط في الربع الثاني من 2019 بالمقارنة مع التقديرات السابقة.

وحول توقعاته لأسعار النفط قال غولدمان ساكس إنه مازال يتوقع ارتفاع الأسعار في الأشهر القادمة وإمكانية أن تتجاوز توقعاته بأن يبلغ سعر خام برنت 75 دولارا للبرميل في نهاية العام.

«توقعاتنا لنمو إنتاج أوبك وروسيا حاليا عند – 0.3 مليون برميل يوميا على أساس سنوي في 2018 و0.1– مليون برميل يوميا في 2019، وتقديرنا المحدث لميزان العرض والطلب العالمي يواصل الإشارة إلى مزيد من الانخفاض في المخزونات وارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من 2018».

وتوقع غولدمان ساكس زيادة إنتاج الأعضاء الرئيسيين في أوبك وروسيا مليون برميل يوميا بنهاية العام ونصف مليون برميل يوميا في النصف الأول من 2018 في مقابل زيادة التعطيلات في فنزويلا وإيران.

وفيما يتعلق بإنتاج النفط الصخري يرى غولدمان ساكس أن إنتاج النفط الصخري سيرتفع 1.3 مليون برميل يوميا على أساس سنوي في 2018 لكن المعدل سيتباطأ إلى 1.1 مليون برميل يوميا في 2019.

وحول اجتماع أوبك المرتقب قال البنك إنه يعتقد أنه بعد اجتماع أوبك، فإن شح الإمدادات بسوق النفط سيكون حافزا لارتفاع أسعار برنت.

البحث عنها أصبح كارثة بيئية عالمية لما تحتاجه من طاقة

«التسويات الدولي»: العملات الرقمية وسيلة لانهيار قيمة الأصول

عملات رقمية

وصف تقرير بنك التسويات الدولي BIS في سويسرا، العملات الرقمية الافتراضية مثل بيتكوين وإيثريوم ولايتكوين وغيرها، بأنها خطرة وضارة وعديمة القيمة ووسيلة لانهيار قيمة الأصول.

وخصص التقرير السنوي للبنك المعروف بأنه البنك المركزي العالمي للبنوك المركزية الوطنية، فصلا كاملا عن العملات الافتراضية ومدى ما تشكله من خطورة على النظام المالي العالمي وعلى ثروات الأفراد.

وكانت العملات الافتراضية، وأشهرها بيتكوين، قد بدأت كأداة تداول على ما يسمى «الانترنت المخفي» الذي يستخدمه المجرمون واللصوص من مافيا تجارة البشر والمخدرات وغيرها قبل أن يبدأ تداولها عبر الإنترنت في العقد الأخير، وربما كرد فعل على الأزمة المالية العالمية في 2008/2009.

لكن تقرير بنك التسويات الدولي يفصل ما بين العملات الافتراضية وبين تكنولوجيا التعامل بها المعروفة باسم «بلوكتشين» والتي بدأ استخدامها لأمانها التقني الشديد.

ورغم أن دولا تجرب تكنولوجيا البلوكتشين مثل كندا (مشروع جاسبر) واليابان (مشروع ستيلا) وسنغافورة (مشروع أوبين) إلا أن أيًا منها لم تقدم على إصدار عملة رقمية افتراضية.

ويخلص التقرير إلى أن التعدين (البحث عن العملات الافتراضية عبر الإنترنت) والتداول أصبح كارثة بيئية عالمية لما يحتاجه من طاقة، حيث تستنزف بيتكوين وحدها طاقة تساوي ما تستهلكه دولة مثل سويسرا.

وأشار التقرير إلى أن العملات الرقمية تصبح «بلا قيمة من خلال عمليات الغش أو الاختراق الرقمي» وغالبا ما يتم التداول فيها عبر «صناديق وهمية تودي بثروة المواطنين بعيدا عن قواعد التعامل الرسمية».

ومن سلبيات هذه العملة أيضا أن الثقة التي تعد أهم قيمة للعملات، يمكن أن تنهار ببساطة لتجعل العملة بلا قيمة، حيث ذكر التقرير: «يمكن للثقة أن تتبخر في أي لحظة نتيجة هشاشة عملية التدقيق التي تضمن إتمام المعاملات، كما أن العملة الرقمية يمكن أن تتوقف تماما ما يعني خسارة القيمة بالكامل».

ويفصل التقرير أيضا وهم سرعة التعامل بالعملات الرقمية الافتراضية بعيدا عن الأنظمة المالية الرسمية، إذ أن التدقيق في أي معاملة يأخذ في التباطؤ مع كل عملية، فكلما ارتفع عدد العملات المتداولة كلما زاد الوقت المطلوب للتداول وصولا إلى عدة ساعات.

ويقارن التقرير ذلك مع شركتي بطاقات الائتمان فيزا وماستركارد اللتين تنتهيان من 5600 عملية في الثانية، وبكلفة لا تكاد تذكر، أما مع معاملات البيتكوين وأمثالها ترتفع كلفة المعاملة الواحدة لتصل إلى 48 دولار.

وهناك خطر آخر يحيط بالعملات الافتراضية وهو احتمالية عدم إتمام المعاملة لأي سبب ما يعني خسارة المتداول بالعملات الرقمية الافتراضية للثروة.

ولأن تلك العملات وتداولها لا يخضع لأي قواعد، فلا يوجد أي سند لها في حال خسارة المتعامل لثروته وهو خطر حقيقي مع وجود آخرين لديهم مهارات اختراق أوسع تمكنهم من «خطف» ثروة غيرهم.

وباستثناء عدد قليل من جهات التعامل الرسمية فإن كثيرا من «بورصات» تداول العملات الرقمية الافتراضية تبين أنها لا تعدو عمليات نصب منظمة تستخدم التكنولوجيا لنهب ثروات الأفراد.

وفي النهاية يؤكد تقرير بنك التسويات الدولي أن مشكلة العملات الرقمية الافتراضية ليست في التكنولوجيا من ناحية الأمان أو سهولة الاختراق، ولكنها مشكلة بنيوية بالأساس يصعب حلها بإخضاعها للقواعد أو التنظيم.

حرب التجارة مع أميركا تهدد بتباطؤ النمو الصيني

أميركا تواصل رفع الرسوم على الواردات

أعاد الإعلان عن فرض رسوم جمركية أميركية جديدة على منتجات صينية إطلاق مواجهة تجارية بين البلدين يمكن أن تؤثر سلبا على الاقتصاد الصيني الذي بدأ يتباطأ.

وحذرت وزارة التجارة الصينية أن الرسوم بنسبة 25% على ما قيمته 50 مليار دولار من الواردات الصينية، كما أعلنها الرئيس الأميركي دونالد ترمب «تهدد المصالح الاقتصادية وأمن الصين».

وردت بكين على الفور بإعلان تعرفات جمركية «مطابقة» لتلك التي فرضتها الولايات المتحدة مع تأكيدها أنها «لا ترغب أبدا في حرب تجارية».

وتأتي المواجهة بين العملاقين الاقتصاديين في الوقت الذي يعاني فيه النمو الاقتصادي نتيجة جهود إدارة الرئيس شي جينبينغ من أجل الحد من الدين العام.

وعلق مارك وليامز خبير الاقتصاد لدى «كابيتال ايكونوميكس» أن «الأزمة التجارية تزداد في الوقت الذي تتعزز فيه الشكوك حول الآفاق الاقتصادية للصين».

وشهدت الصين في مايو تباطؤا للإنتاج الصناعي وتراجعا ملحوظا في الاستثمارات والاستهلاك على خلفية تشدد في القروض.

وهذه الإشارات مثيرة للقلق في الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى الحد من اعتمادها على التجارة الخارجية بالمقارنة مع السابق.

وكانت الصادرات التي تشكل المحرك الأساسي في الاقتصاد الصيني تحسنت بـ12،6% في مايو بنسبة أقل بقليل بالمقارنة مع ابريل لكن أفضل مما كان متوقعا (11،1%+) في الوقت الذي سجلت فيه واردات العملاق الآسيوي قفزة بـ26% على مدى عام.

وأوضحت بكين أنها ستفرض رسوما على ما قيمته 34 مليار دولار من الواردات الأميركية، من بينها منتجات زراعية وبحرية وسيارات اعتبارا من السادس من تموز/يوليو موعد دخول التعرفات التي أعلنها ترمب حيز التنفيذ.

وحذر لويس كويس المحلل لدى «اوكسفورد ايكونوميكس» أنه «سيكون هناك تأثير على النمو في الصين والولايات المتحدة وغيرهما».

وتابع كويس «تزايد الشكوك والمخاطر سيلقي بظلاله على ثقة المؤسسات والاستثمارات». وأدى تباطؤ القروض بحسب المحللين إلى تراجع في الاستثمارات وحد من استهلاك الأسر.

إلا أن البيع بالمفرق ازداد في مايو بنسبة 8،5% على مدى عام لكن هذا التقدم كان أقل بكثير بالمقارنة مع الأداء في ابريل (9،4%+) مارس (10،1%+).

كما ازداد الاستثمار في رؤوس الأموال الثابتة والتي تعتبر مؤشرا على النفقات في البنى التحتية والعقارات بنسبة 6،1% على مدى عام في الفترة بين يناير ومايو في ما يشكل التقدم الأقل منذ العام 1999.

وكان صندوق النقد الدولي نبه في ابريل الماضي إلى أنه يتوقع أن يصل النمو الاقتصادي للعملاق الآسيوي الى 6،6% في 2018 و6،4% في 2019 في تراجع واضح بالمقارنة مع 2017 (6،9%+).

وقال صندوق النقد آنذاك إن «زيادة في الرسوم الجمركية والقيود (غير الجمركية) يمكن أن تؤثر سلبا على الأسواق المالية وتعكر عمل سلسلات الإنتاج، ويحد من الإنتاجية في العالم والاستثمار».

يضاف إلى ذلك تدخل الدولة الذي غالبا ما ينتقده خبراء الاقتصاد. ويقول وليامز إن «تردد الحكومة في إفساح المجال أمام قوى الأسواق لتقرر» مجرى الاقتصاد سيساهم في تباطؤ الاقتصاد، ويحذر بالتالي من أن «النمو الاقتصادي للصين سيتراجع على الأرجح في العقد المقبل».

ارتفاع قياسي في إيرادات قناة السويس السنوية

قناة السويس في مصر

ارتفعت إيرادات قناة السويس في مصر، بـ11.5 في المئة لتبلغ مستوى قياسيا عند 5.585 مليار دولار، في السنة المالية 2017–2018.

وذكر بيان منشور في موقع هيئة قناة السويس، أن إيرادات السنة السابقة كانت 5.008 مليار دولار، حسب ما نقلت «رويترز».

وكان رئيس هيئة القناة، الفريق مهاب مميش، قد أشار السبت، أن القناة حققت عائدات تقدر بـ503 مليون دولار أميركي في مايو، مقابل 479 مليون دولار أميركي في أبريل.

وأضاف مميش أن عائدات القناة ارتفعت بنسبة قدرها 14.4 في المئة في مايو الماضي، مقارنة بشهر مايو من العام 2017، أي ما يعادل 64 مليون دولار.

وتعد قناة السويس أسرع خط ملاحي بين أوروبا وآسيا، وأحد المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية للحكومة المصرية.

اتفاق وشيك بين باريس وبرلين لإصلاح منطقة اليورو

باريس وبرلين تقودان إصلاحات منطقة اليورو

باتت باريس وبرلين قريبتين جدا من اتفاق حول إصلاح منطقة اليورو بعد أشهر من الانقسامات حيال الموضوع، وفق ما أعلن وزير المال الفرنسي برونو لو مير.

وقال لو مير على تويتر بعد اجتماع تفاوضي حول الملف مع نظيره الألماني أولاف شولز في هامبورغ بألمانيا «بات هناك اتفاق في متناول اليد».

وأمل الوزير الفرنسي في التوصل إلى اتفاق نهائي على أعلى مستوى خلال اجتماع فرنسي ألماني مقرر الثلاثاء قرب برلين، سترأسه المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وقال مصدر أوروبي قريب من المفاوضات لوكالة فرانس برس «ما زالت هناك نقطتان أو ثلاث نقاط مهمة» يجب تسويتها إلا أنها «محددة بشكل جيد، والآن يعود إلى (المسؤولين) أن يروا ما إذا كان يمكن القيام بالخطوة الأخيرة» الثلاثاء.

ولم يعط وزير الاقتصاد والمال الفرنسي تفاصيل عن نقاط التقارب.

لكن في ضوء المواقف الأخيرة للحكومتين الألمانية والفرنسية، بدأت تظهر ملامح اتفاق حول إنشاء ميزانية استثمارية لمنطقة اليورو.

وأكد المصدر الأوروبي لفرانس برس أنه «تم إحراز تقدم حقيقي في القضايا الحساسة (...) خصوصا في ما يتعلق بميزانية منطقة اليورو».

وتسعى فرنسا وألمانيا إلى الانتهاء من وضع المقترحات المشتركة لإصلاح منطقة اليورو قبل قمة للاتحاد الأوروبي ستعقد في التاسع والعشرين من الشهر الجاري.

سوق السعودية تكسب 283 مليار ريال تفاؤلاً بترقية المؤشر

تداولات في السوق السعودية

تترقب سوق الأسهم السعودية إعلان «مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال» MSCI الأربعاء المقبل (20 يونيو الجاري) عن قرارها بخصوص ترقية السوق السعودية لمؤشر الأسواق الناشئة. وقفزت القيمة السوقية للأسهم السعودية منذ بداية العام الجاري (منذ مطلع العام حتى إغلاق جلسة 12 يونيو الجاري) 16.8 في المئة، بما يعادل 283.3 مليار ريال، تفاؤلا بقرار إيجابي لـMSCI بحسب صحيفة «الاقتصادية».

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم السعودية من 1.69 تريليون ريال في نهاية العام الماضي 2017 إلى 1.97 تريليون ريال حسب آخر إغلاق في 12 يونيو الجاري قبل إجازة عيد الفطر المبارك.

في السياق ذاته، صعد مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيس «تاسي» 14.4 في المئة منذ مطلع العام الجاري، مرتفعا 1044 نقطة، ليغلق يوم 12 يونيو الجاري عند 8270.5 نقطة، فيما كان قد أنهى العام الماضي 2017 عند مستوى 7226.3 نقطة. ويعد أداء سوق الأسهم السعودية خلال العام الجاري هو الأفضل منذ عام 2013 عندما ارتفع حينها 25.5 في المئة خلال العام كاملا، فيما الفترة المنقضية من العام الجاري فقط خمسة أشهر ونصف تقريبا.

وكان المؤشر «تاسي» قد ارتفع 0.2 في المئة العام الماضي، و4.3 في المئة في 2016، بينما تراجع 17.1 في المئة في 2015، و2.4 في المئة في عام 2014.

صكوك بـ 10 دراهم للمرة الأولى في الإمارات

بدأت هيئة الأوراق المالية والسلع التباحث مع مؤسسة محلية لطرح وإصدار صكوك بأقل قيمة لتكون متاحة للاستثمار أمام المستثمر الصغير، بحسب عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع. وقال الزعابي لصحيفة «الاتحاد» إن سوق الصكوك والسندات ما زال يمثل فرصاً للاستثمار في الأدوات المالية، متوقعاً أن تتراوح قيمة الصكوك المتوقع طرحها في ناسداك دبي أو الأسواق المالية المحلية ما بين 10 دراهم إلى 20 درهماً.

وأكد أن مثل هذه النوعية من الصكوك ستكون فرصة لجذب المزيد من الاستثمارات وإتاحة التمويل للمشاريع والشركات المصدرة. وأطلقت هيئة الأوراق المالية خلال العام الحالي العديد من المبادرات لدعم الاستثمار المؤسسي بالأسواق المالية المحلية، منها مبادرات لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات العائلية والمناطق الحرة والشركات المدرجة في السوق الثانوي.

من جهته، يجري سوق أبوظبي للأوراق المالية مباحثات مع الشركات المساهمة العامة والخاصة من أجل حثها على إدراج الصكوك والسندات في سوق أبوظبي كإدراج ثانوي من أجل تعزيز سيولة السوق.

شيفرون تعيّن بديلاً لمدير أنشطتها المعتقل في فنزويلا

عينت شيفرون الأميركية المنتجة للنفط رئيس عملياتها في البرازيل ليدير أنشطتها في فنزويلا بعد احتجاز اثنين من المسؤولين التنفيذيين لأشهر، وهو ما أذكى توترات بين البلد العضو في منظمة أوبك وشركات النفط الأجنبية.

وأكدت شيفرون تعيين جافيير لا روزا، الذي كان رئيسا لشيفرون البرازيل منذ 2016، هذا الشهر رئيسا لشيفرون فنزويلا، ليحل محل مدير عام عمليات الشركة في فنزويلا كريستوفر واتلي. ويأتي تعيين لا روزا بعد تنامي توترات بين الشركات النفطية الأجنبية والحكومة الفنزويلية في الأشهر الماضية مع تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية في البلاد.

وأطلقت السلطات الفنزويلية هذا الأسبوع سراح اثنين من المسؤولين التنفيذيين تم احتجازهما منذ أبريل في إطار تحقيق مستمر حول فساد في قطاع النفط، وهو ما أثار قلق شركات أجنبية أخرى تعمل في إطار شراكة مع شركة النفط الحكومية.

التضخم في السودان يقفز لـ60 بالمئة مع أزمة اقتصادية متفاقمة

قال الجهاز المركزي للإحصاء في السودان إن التضخم بلغ 60.93 بالمئة في مايو، مسجلا أعلى مستوياته في سنوات بينما تواجه البلاد أزمة اقتصادية متفاقمة. وقال جهاز الإحصاء إن التضخم كان 57.65 بالمئة في أبريل. وعزى الزيادة في مايو إلى ارتفاع أسعار الأغذية مع تنامي الطلب في شهر رمضان. كان ارتفاع أسعار الأغذية أشعل شرارة قلاقل، صاحبتها أعمال شغب في يناير، في حين أدى نقص في العملة الصعبة إلى تقليص الواردات في الأشهر القليلة الماضية. وتدهور الاقتصاد بعد أن رفعت الولايات المتحدة عقوبات ظلت تفرضها لعشرين عاما على الخرطوم. ورفضت الحكومة السودانية مقترحاً في ذلك الوقت من صندوق النقد الدولي لتعويم عملتها (الجنيه) التي هوت إلى مستويات قياسية منخفضة في السوق السوداء هذا العام، مما دفع البنك المركزي إلى خفض قيمتها بشكل حاد مرتين.

ووصل سعر الصرف الرسمي إلى حوالي 31.5 جنيه للدولار من 6.7 جنيه في أواخر ديسمبر. وسجل الجنيه السوداني مستوى قياسيا منخفضا عند حوالي 40 جنيها للدولار في السوق السوداء في أبريل، لكن خفض القيمة وحظرا على إيداع الدولارات، إذا كان مصدرها السوق السوداء، ساهما في ارتداد هذا الاتجاه. وفرض البنك المركزي السوداني قيودا على السحب تجعل الكثير من المودعين غير قادرين على إخراج أموالهم من البنوك. ويحاول السودان بلا جدوى تعزيز الاستثمار الأجنبي منذ أن رُفعت العقوبات، لكنه ما زال في قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، وهو ما يقيد أي مساعدة أميركية محتملة للخرطوم.